# الطبيعة الإنسانية تُحدّد نظام الحوّكمة والمُشكلة في التباعد بين الدستور وأيديولوجية الشارع

# البروفسور جاسم عجاقة

الديار 27 كانون الثاني 2021 الساعة 23:44

## **الفساد يُشكّل عماد عدم تطبيق القانون تحت عدّة فرضيات وعلى رأسها السلم الأهلي**

## **الأزمة الحالية أمام حائط مسدود والحلّ بالشفافية في تطبيق القوانين وإستقلالية القضاء**

من المعروف في علم الإقتصاد أن الطبيعة الإنسانية تُشكّل العامل الأساسي في تحديد نظام الحوكمة (سياسي وإقتصادي). على هذا الصعيد، يقول الكاتب الفرنسي جان جاك روسو (Jean-Jacques Rousseau): "تكهنات باطلة بأن نظرية الإنسان، عندما تقوم على الطبيعة، تعمل في دعم الحقائق من خلال نتائج مرتبطة جيدًا، وأنه من خلال توجيهنا إلى مصدر العواطف، يتحقّق تنظيم مسارهم». نظرية روسو تعتمد على نظرة إيجابية للإنسان التي تعتبر أن الإنسان بطبيعته «صالح»، و«حر» و»عقلاني». هذه الأنثروبولوجيا التي تُبرّئ الطبيعة البشرية من كل الشرور، تمنح الإنسان المبادرة لبناء عالم أفضل حيث يكون الإنسان هو الوسيلة والغاية. وبالتالي إذا كان الإنسان صالحًا وحرًّا وعقلانيًا، فمن الطبيعي أن يتمّ تأمين نظام سياسي تكون فيه حرّيته هي الهدف الأعلى وحيث إنه يستطيع إستخدام عقلانيته جيدًا لتعظيم منفعته وفي نفس الوقت حلّ كل المشاكل التي يواجهها. وعليه، يُمكن القول بأن النظام السياسي الأنسب هو الذي يُؤمّن للمواطن (الصالح، والحرّ، والعاقل ) الحرّية الفردية التي تؤدّي إلى صلاح المجتمع إنطلاقًا من أنها مُنطلق حل جميع العراقيل المُحتملة مع التسليم بأنها أي الحرية الفردية هي شرط ضروري وكافٍ لتطوّر كل فرد في المجتمع. هذه النظرة الفلسفية للإنسان إسمها الليبيرالية وتنسحب على النظام السياسي والإقتصادي، بهذا المفهوم وبهذه الإفتراضية أعني العقل التائق إلى إصلاح المجتمعات المدنية.

في مقابل النظّرة الإيجابية للطبيعة الإنسانية، هناك نظرة مُحايدة (neutral) طرحها جون لوك (John Locke) والتي تُعرف بالصفحة البيضاء (Tabula Rasa) وتنصّ على أنه عند ولادة الإنسان يكون كالصفحة البيضاء لا يعرف الخير من الشر. وبالتحديد، هذا الحياد هو الذي يجعل الإنسان حرًّا بحسب لوك الذي يذهب إلى أن هذه الصفحة تمتلئ من البيئة التي ينشأ فيها الإنسان ومن تأثيرات وقوى المُحيط الخارجي أي أن الإنسان إبن بيئته. هذه النظرية تتلائم وطرح كارل ماركس الذي يقول أن الوعي البشري يتأثر إلى حد كبير بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك الظروف التي يعيش فيها الشخص. وبالتالي للحصول على وعي جيّد، يكفي تعديل ظروف الإنسان وتحريره من كل العقبات التي تمنعه من التطوّر. هذا الاستنتاج دفع بكارل ماركس إلى إقتراح نظام سياسي «ديكتاتوري» تُشكّله الطبقة العاملة بهدف وضع حد للرأسمالية التي إعتبرها ماركس مصدر ويلات الطبقة العاملة المُستغلّة من قبل الرأسماليين. إذًا إن النظام السياسي والاقتصادي هو في حد ذاته بناء إجتماعي، أي إنه يتم وضعه ومن ثمّ تنفيذه على مر السنين من قبل البشر أنفسهم، وبالتالي يجب أن يتوافق مع عبقرية البشر الذين سيستخدمونه لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

وهناك نظرة ثالثة للطبيعة البشرية وهي نظرة توماس هوبز (Thomas Hobbes) والتي تعتبر أن هناك حيوانًا في الإنسان. هذه الطبيعة تجعل من الكائن البشري مخلوقًا جشعًا، ودنيئًا، وأنانيًا في الجوهر! وعليه عند غياب قوّة خارجية مُستقلّة تفرض النظام في المُجتمع، يُصبح الإنسان قادرًا على الأسوأ. هناك مفهوم مُشترك في جميع المجالات تقريبًا، وهو مفهوم «الانتروبيا» الذي يقيس درجة الفوضى. في الفيزياء، وخاصة في الديناميكا الحرارية ، يقيس الانتروبيا تشتت الطاقة وبالتالي إضطراب النظام الفيزيائي. وهذا المفهوم الفيزيائي يمتد إلى عالم الفلسفة التي تعتبر أن حياة الإنسان تعيد هيكلة الطاقة ديناميكيًا نحو أقطاب جديدة، مما يؤدّي إلى خلق مسارات جديدة على الرغم من العقبات والقيود القائمة. لذا، فإن المجتمع بشكل افتراضي غير قادر على الإستمرار بسبب هذا الاضطراب وعدم الاستقرار، مما يفرض وجود نظام سياسي واقتصادي يُنتج نظامًا معينًا من خلال إتخاذ قرارات تحد من أنانية الطبيعة البشرية وخطورتها، ودون أخذ رأي جميع أفراد المُجتمع. هذا النظام، الذي سيرأسه زعيم، يسمى الأرستقراطية.

وهنا يمكننا القول أن الاختلاف بين هذه النظريات لفظي لا أساسي، إذ كل منها يعتمد على نظام وضعي من قبل الإنسان، هدفه سعادة الإنسان، إلا أن الاختلاف كائن في الواضع وطريقة التطبيق، وهي أمور ثانوية بنظري بالنسبة للغاية المنشودة من هذه النظريات. وإذا اردنا المقارنة بينها وبين علم الإدارة والتخطيط، لوجدنا أن عالم الإدارة يتطلب عدة وسائل «متناقضة» ولكن تطبيقها هو الحل الأمثل في كل وضعية، والا لانتفت الغاية من هذه الوسائل، وأعني بذلك ما يعرف بالـ Autocratic، والـ Democratic، والـ Participation.

## **الأيديولوجيا وأنظمة الحوكمة**

بحسب التعريف الإصطلاحي، الأيديولوجيا هي نظام أفكار محدد مسبقًا، يتم من خلاله تحليل الواقع، بدلاً من المعرفة البديهية للواقع المعقول المدرك. بمعنى آخر هي عبارة عن مجموعة من المبادئ والقيم التي تحدد رؤية العالم والمجتمع وتؤدي إلى مشروع سياسي للعمل والتغيير. هذا المبدأ الذي أطلقه الباحث «ديستوت دي تريسي»، يُستخدم بالدرجة الأولى في السياسية ولكن أيضًا في الإقتصاد. وبالتالي فإن النظام السياسي المُعتمد يفرض على المجتمع أيديولوجيا بثلاثة أبعاد: المعرفية (المعتقدات)، الأخلاقية (القيم)، والمعيارية (القواعد).

وبالتالي أي مشروع سياسي يُبصر النور، يجب أن يمرّ بالمراحل التالية: أولاً، مجموعة من الفرضيات حول الطبيعة البشرية والمجتمع البشري؛ ثانيًا، التسلسل الهرمي للقيم والمعتقدات التي يمتلكها المجتمع؛ ثالثًا، رؤية لمستقبل المُجتمع؛ ورابعًا مشروع سياسي يجعل من الممكن تحقيق هذه الرؤية.

العالم الذي سبقنا على الصعيد النظري والتطبيقي مُقسّم بحسب أيديولوجيات تمتدّ من أقسى الشمال إلى أقسى اليمين: الراديكالية، الليبرالية، المُعتدلة، المُحافظة، والرجعية. وتنسحب هذه التقسيمات على الأنظمة السياسية ودور الدولة تتمثّل بالتوالي على الشكل التالي: الشيوعية، الإشتراكية الديمقراطية، الليبرالية، التحررية المحافظة، والأناركية. وقدّ أدّت الأبحاث والمُمارسات إلى تصنيف الأيديولوجيات من خلال بعُدين: الأولّ الحريّة السياسية، والثاني الحرّية الإقتصادية.

## **الأيديولوجيا اللبنانية**

مع العلم بأن الأيديولوجيا تطال الشق السياسي والإقتصادي، ولكن لن نُعالج في هذا المقال إلا الشق الإقتصادي، وهو بيت القصيد.

من المعروف أن الأيديولوجيات يتمّ وضعها ضمن الدستور ويتمّ ترجمتها إلى الواقع ضمن القوانين التي يتمّ سنّها في المجلس النيابي ويتمّ تطبيقها بما فيه مصلحة الشعب. وعادة ما تكون مُقدّمة الدستور هي الأهمّ لأنها تحوي على المبادئ الأيدولوجية للشعوب وتكون قيمتها القانونية أعلى من أية قوانين بما في ذلك مواد الدستور نفسه، فهي روح الدستور.

مُقدّمة الدستور اللبناني تحوي على عدد من المبادئ التي تنصّ على الحرّية السياسية والإقتصادية وبالتالي يُمّكن تصنيف النظام اللبناني على أنّه نظام رأسمالي ديموقراطي. ومن بين المبادئ التي تنصّ عليها مُقدّمة الدستور لا سيما الفقرة «و» والفقرة «ز» اللتان تؤكدان على أن النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة، وقدسية الانماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً. لكن هذا النظام الرأسمالي الديموقراطي الحر الذي يتميّز بحرّية سياسية وحريّة إقتصادية، يمتلك بُعدًا ثالثًا وهو البعد الطائفي (Confessional confinement) والذي يؤثّر على البعد السياسي والبعد الإقتصادي عبر تقييد الحرّية على هذين البعدين. وهنا تبرزّ المُشكلة، حيث إن عدم تطبيق هذه الأيديولوجيا من خلال القوانين (أكثر من 50 قانونًا غير مُطبّق بحسب المسؤولين) يجعل من هذه الأيدولوجيا حبرًا على ورق؛ فما يتمّ تطبيقه على أرض الواقع هو بالدرجة الأولى أيديولجية بعض النافذين وهو ما يُعرف في حقيقة الأمر وباللغة العامّية بالفساد. هذا الأخير تتمّ حمايته بذريعة «السلم الأهلي فوق كل إعتبار» والذي يمنع مُحاسبة مخالفي القوانين. وهنا نقف أمام جمع للمتناقضات، إذ كيف يمكن عقلاً أن يكون الفساد سببًا للسلم الأهلي؟ نظرية فاقت توقعات أهل العلم وأعجزتهم عن فهم أركانها. وهذا ما يعرف بعملية ليّ أعناق النصوص لتغطية الانحرافات، ولا عجب...

## **مدخلّ الحل للأزمة**

مما تقدّم أعلاه، نرى أن خلاص لبنان يبدأ من نقطة جوهرية وهي تطبيق القوانين التي تفرض أن تكون السلطة القضائية العين الساهرة على تطبيقها وأن يكون الجسم القضائي الحاكم العادل المُستقلّ في كل مُشكلة تتعلّق بمُخالفة القوانين. فمثلًا، المادة 112 من قانون المُحاسبة العمومية تفرض على كل وزير قبل توقيع أي نفقة، أن يتأكدّ من وجود إعتمادات لها في الموازنة تحت طائلة تحميل الوزير المسؤولية من ماله الخاص أي عجز مُحتمل. إلا أن ما حصل على مرّ السنين أن أغلبية النفقات تم توقيعها من دون إعتمادات وبالتالي تراكم العجز في موازنة الدولة بالإضافة إلى كل الإنفاق الذي تمّ التوافق عليه في الحكومات المُتعاقبة من خارج الموازنة ومن ثم تمّت قوننته لاحقًا في المجلس النيابي لتأمين الغطاء القانوني لهذا الإنفاق غير القانوني.

ومن جهة أخرى يفرض حلّ الأزمة عادة أن يكون التنافس بين القوى السياسية على البرامج الإنتخابية التي تعكس بأفضل الطرق أيدولوجية الشعب المنصوص عليها في الدستور اللبناني، ليكون ذلك مقدمة لمُحاسبة القوى السياسية على النتائج وليس على الإنتماءات السياسية أو الحزبية أو المذهبية.

هذا الأمر يتطلّب وعيًا من الشعب ولا يُمكن الوصول إليه، إلا بعد سنين من التوعية المدنية على الحقوق وعلى حرّية الإنسان كما سبقتنا إليه من قبلنا الدول المُتقدّمة.

في الواقع، هذه الخطوات، في نظري، هي المدخّل الوحيد للخروج من الأزمة الحالية لأن التقوقع في الطائفية أسست لخراب لبنان الذي نعيشه أيامنا هذه. أوليست «الطوائف نعمة والطائفية نقمة»؟ أوليست الأنانية وكراهية الآخر صورة من صور الإستعمار والاحتلال التي حذرت من خطرها جميع الأديان؟